مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

يناير 2023

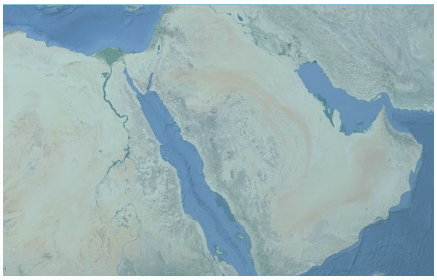

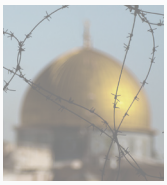

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
مفهوم الثقافة السياسية

نظريات
نظرية التحديث

قراءة
التغطية الإعلامية الغربية
للانتخابات التركية المقبلة

تقارير
الحرس الثوري ومستقبل
النظام الإيراني

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

مفهوم الثقافة السياسية

يعود نشوء مفهوم الثقافة السياسية إلى مطلع الستينات الميلادية من القرن الماضي، وتحديدًا إلى العمل البارز لعالم السياسة الأمريكي غابرييل ألموند المعنوَن بـ "الثقافة المدنية: السلوك السياسي والديمقراطية في خمس أمم"، حيث يعرِّف ألموند الثقافة السياسية بأنها نمط خاص من التوجُّهات نحو الفعل السياسي، ومجموعة من المعاني والغايات التي يضرب كل نظام سياسي جذوره فيها. من هنا، فإن مفهوم الثقافة السياسية قد تحول إلى أداة تحليل الظواهر السياسية المختلفة.

وتشير الثقافة السياسية إلى المعتقدات والقيم والعلامات الرمزية التعبيرية التي تسهم بشكل كبير في تشكيل السياق العاطفي والسلوكي للنشاط السياسي، وقد رأى مونتسكيو، في القرن الثامن عشر، أهمية ربط المبادئ الدستورية للأمة بأخلاقياتها وعاداتها.

يرتبط الاهتمام حول دراسات الثقافة السياسية بالثورة السلوكية، التي رفضت بدورها الدراسة القانونية الشكلية للسياسية، التي يقتصر تحليلها على تناول النظم المؤسسية، دون إعطاء العوامل الأخرى قدرًا أكبر من الاهتمام؛ لذا بدأ المنهج السلوكي في العلوم السياسية بالتركيز على دور السلوك البشري ومقايسته عبر الأدوات الإمبريقية (التجريبية).

ثمَّة تمييز أساسي لدى الخبراء والباحثين في العلوم السياسية بين السلوك السياسي والثقافة السياسية، حيث تُعنى الثقافة السياسية بتحليل السلوك بشكل كبير.

وقد تبنَّى بعض الباحثين أن المقاربة الثقافية في العلوم السياسية يمكن أن تسهم في تفسير الأنظمة الشيوعية، إذ من المحتَّم أن يتجه الثوريون نحو تكييف نموذجهم الماركسي، بما يتلاءم مع المنظومة الثقافية والعرفية الموجودة في البلد الذي يحكمونه.

ويرى بعض النقاد أن ما يُعدُّ ثقافة سياسية ليس إلا انعكاسًا لتوجهات النظام السياسي القائم وتفضيلاته، أي صنع من النظام. ويميل الماركسيون التقليديون إلى أن الأفكار والمعتقدات المعبّر عنها بالثقافة السياسية ليست سوى نتاج البنية الاقتصادية؛ لذا لا مناص من النظر إلى السلوك السياسي بعين الصراع الطبقي لفهمه. بيد أن الماركسيين المتأخرين، وبتأثير من الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي، اقتنعوا بأن الظواهر الثقافية قادرة على التفسير. ويفترض أن تشكل الثقافة السياسية جزء من تفسير أداء النظم السياسية، ولكن ذلك يستلزم دراسة الموجهات المشكلة للثقافة السياسية ذاتها.

نظريات

نظرية التحديث

تشير نظرية التحديث إلى مجموعة من الأطروحات التي برزت في خمسينات القرن الماضي وستيناته، فيما يتعلق بفهم قضايا التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ووضع السياسات التي تساعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة، وكان المقصد الرئيس لهذه النظرية يتمثَّل في عملية التحول، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، باتِّباع نموذج التحديث الذي اتبعتْه الدول المتقدمة.

وهذا يعني أن الأمر لا يقتصر على التحديث، وإنما على اتباع أسلوب يرتبط بتغيير الهياكل الأساسية؛ الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية؛ لنقل مجتمعٍ ما، من مرحلة ما قبل الحداثة إلى الحداثة، أو ما أشير إليه حينها بـ(التغريب).

كانت نظرية التحديث إحدى وجهات النظر الرئيسة في علم اجتماع التنمية الوطنية والتخلف منذ الخمسينات، وقد اكتسبت قوامها النظري بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك في سياق إعمار الدول المتضررة من تبعات الحرب، لا سيما دول أوروبا الغربية. لكنها تحوَّلت إلى سياسة استراتيجية من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، تجاه ما يُسمّى بدول العالم الثالث، أي الدول الطَرَفية التي كانت آنذاك في طور التحرر من الاستعمار، والتشكُّل، والبناء.

سادت قناعة لدى رواد نظرية التحديث -لم تلبث حتى بان قصورها- بأن بناء الدول النامية حديثًا في عالم الجنوب (عالم الجنوب مصطلح يُقصَد به تحديدًا عالم البلدان المُستعمَرة) لا يمكن إتمامه إلا بعد تحديث مجتمعاتها، وأن تحديث المجتمعات الجنوبية ينبغي أن يسلك ذات المراحل التي خاضتها التجربة الأوروبية.

تجسَّدت هذه القناعة في أعمال الاقتصادي الأمريكي والت وايتمان روستو، منظِّر التحديث الأبرز، لا سيما في تصوره الخماسي للنمو، الذي صاغه عام 1960م، ويتكون من: (1) مرحلة المجتمع التقليدي (الموضَّح أعلاه). (2) مرحلة توافر شروط الانطلاق: نشوء مشكلات جديدة تتصف بالتعقد، تدفع المجتمع إلى التحول النسبي لحلِّها. (3) مرحلة الانطلاق: تطوير قطاع أولي للتصنيع. (4) مرحلة الإنضاج أو التحول إلى النضج: تطوير موسَّع لبُنَى التصنيع وقواعد التجارة العابرة للحدود. (5) مرحلة الاستهلاك الوافر: وصول المجتمع إلى قمة المدنية والنضج والرشاد العقلاني، بحيث يتمتع باستهلاك منتجاته المتنوعة ذات النسق الإنتاجي المتطور والمستقر.

وقد وُجِّه العديد من الانتقادات لنظرية التحديث، من داخل منظومة الفكر الغربي وخارجها، ولعل الجهد الذي بذله صامويل هنتنجتون في كتابه "النظام السياسي في مجتمعات متغيرة" الصادر في نهاية الستينات الميلادية يمثِّل أبرز الأطروحات المضادة لها، وتحديدًا في حقيقة الفصل بين سيرورات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

قضايا

التغطية الإعلامية الغربية للانتخابات التركية المقبلة

حدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم 14 مايو/أيار المقبل موعدًا لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلاد، بعد أن كانت الانتخابات مقرَّرة، بادئ الأمر يوم 18 يونيو/حزيران المقبل، ويُلاحظ أن الاهتمام بهذه الانتخابات كبير؛ سواء أكان ذلك بداخل تركيا أم خارجها، وذلك نظرًا للنتائج التي قد تترتَّب على نتائج هذه الانتخابات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ولما كان الاهتمام بهذه الانتخابات بهذا الشكل، كان من الطبيعي أن يُسلَّط الضوء عليها من الناحية الإعلامية. لكن طبيعة التغطية الإعلامية التي انطلقت مبكرًا في الغرب لهذه الانتخابات رفعت علامات استفهام حول الأجندة الكامنة خلف هذه التغطية؛ فصحيفة الغارديان، على سبيل المثال، نشرت مقالًا افتتاحيًا تحت عنوان "لماذا لا يستحق رجب طيب أردوغان فترة ولاية أخرى"، ذكرت فيه أن أردوغان لا يستحق ولاية أخرى، وأن سجله الاقتصادي كافٍ لإغراقه، خاصة بعد أن ابتكر نظامًا رئاسيًا تنفيذيًا قويًّا للغاية، مكَّنه من الهيمنة على السياسات، مشيرةً إلى أن تجاوزه لعقوبات الناتو وحلفاء تركيا الأوروبيين ضد موكسو أحد الأسباب التي تجعل الحكومات الغربية لا تندم على رحيل أردوغان السياسي، كما شدَّدت الصحيفة على أن أردوغان يُنظر إليه على أنه مثير للمشاكل داخل الناتو، كما لفتت الصحيفة النظر إلى أن التحديد بمهاجمة شمال سوريا، وعجز تركيا الديمقراطي، ونزاعات اللاجئين، وموقف أنقرة "العدواني"، كما سمته ضد قبرص واليونان، أفسد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.

وقد زعمت الصحيفة أيضًا أنه، بالرغم من أن كثيرين سيرحِّبون بسقوط أردوغان، إلا أن الأتراك سيكونون الرابح الأكبر من سقوطه، كما زعمت أن "أجندته الإسلامية الجديدة، والاستبداد، والانتهاكات التي لا تعد ولا تحصى للحريات المدنية، ترقى إلى خيانة لإرث أتاتورك الديمقراطي العلماني"، داعية إلى ضرورة أن "يتحد إمام أوغلو والمعارضة لهزيمته في صناديق الاقتراع".

وفي صحيفة وول ستريت جورنال، كتب جون بولتن، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، مقالًا تحت عنوان: "رسالة الناتو الانتخابية إلى أردوغان"، دعا فيه إلى التفكير الجاد في طرد تركيا من حلف شمال الأطلسي، وإيقاف أردوغان. وذكر بولتون في مقاله أنه لطالما كان أداء السيد أردوغان خطيرًا ومثيرًا للانقسام، مشيرًا إلى أن السياسات الإقليمية العدوانية لتركيا خطيرة أيضًا، كتخريب العناصر الرئيسة للدستور العلماني في مرحلة ما بعد العثمانية، إلى تعريض النظام الاقتصادي واستقراره للخطر. وقال بولتن: إن تركيا عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي، لكنها لا تعمل كحليف، وأنه لا يزال هناك فرصة لإيقاف أردوغان، إذا اتخذ الغرب خطوات جريئة لضمان إجراء المعارضة انتخابات نزيهة في الانتخابات

الرئاسية المقبلة. ودعا بولتن في ختام مقاله إلى التفكير الجاد في طرد تركيا، أو تعليق عضويتها، قائلًا: بالطبع وضع خطير، لكن الأمور ستزداد سوءًا، إذا فشل التحالف في مواجهة سلوك أردوغان السام.

ونشرت مجلة إيكونوميست البريطانية عددًا خاصًا عن تركيا، في شهر يناير، ذكرت فيه أن البلاد "على شفا الدكتاتورية"، وحثت القادة الغربيين، بدءًا من الرئيس الأمريكي جو بايدن، على "تحذير" أردوغان من المساس بالديمقراطية. ومن المثير للاهتمام أن المجلة نفسها زعمت أن تركيا بدأت "تنزلق نحو الديكتاتورية" في أبريل/نيسان 2017، قبل أيام من الاستفتاء على الدستور، عندما تبنى الشعب التركي نظام الحكم الرئاسي.

يقول برهان الدين دوران معلقًا على بعض هذه التغطيات، والتغطيات المماثلة لها، في مقال لصحيفة دايلي صباح المقرَّبة من الحكومة التركية: "يجب ألا يندهش أحد من نشر مثل هذه المقالات بشكل متكرر، حول الانتخابات التركية، فهي تعكس المصالح الضيقة لبعض الحكومات الأجنبية، أو خطاب جماعات الضغط المناهضة لتركيا"، لافتا أن "بعض وسائل الإعلام ومراكز الفكر، لا سيما في واشنطن وبروكسل وبرلين، لا يتردد في نشر هذا النوع من الدعاية، من خلال إضفاء صفة التحليل الصحفي عليها، وبما يخدم أجندات استخباراتية". وذكر دوران في مقاله أيضًا: "في الوقت نفسه، فإن العديد من المقالات "الأكاديمية" التي تناقش "الاستبداد التنافسي" باللغات الأجنبية بائس، إلى درجة أنها تجعل المستشرقين يبدون بمظهر جيد".

تقارير

الحرس الثوري ومستقبل النظام الإيراني

نشر معهد كارنيجي مطالعته الدورية، التي يشارك فيها خبراء، حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، ومسائل الأمن في شهر يناير، وركزت على الإجابة على سؤال مركزي يتعلق بالوضع داخل إيران، وهو: "هل من المحتمل أن يستخدم الحرس الثوري الاحتجاجات الراهنة في إيران ليحلّ محل النظام الديني الحاكم؟" للإجابة على هذا السؤال، شارك في المطالعة أربعة خبراء أدلوا بآرائهم في الموضوع، وذلك على الشكل الآتي:

1) سانام فاكيل، نائبة مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس، وزميلة أبحاث رئيسة في المعهد، حيث تقود مشاريع حول الشؤون الإيرانية والخليجية:

بلغت التكهُّنات بشأن استيلاء الحرس الثوري الإيراني على الحكم أبعادًا جديدة، خلال الأشهر التي تخلَّلتها احتجاجات كبرى عمَّت مختلف أنحاء إيران، منذ أيلول/سبتمبر 2022؛ نظرًا إلى أن القيادة السياسية لا تبدي أي استعداد لإجراء الإصلاحات، أو التوصُّل إلى تسويات مع مجموعات المتظاهرين، ومن اللافت أن الناس قد ينظرون إلى الحرس الثوري الإيراني كبديل معقول، من شأنه أن يضع الجمهورية الإسلامية على سكة التحوُّل إلى دولة عسكرية حامية ذات توجُّه ليبرالي اجتماعي.

صحيحٌ أن قوات الحرس الثوري الإيراني ليست مجموعة واحدة، بل تتألف من فصائل متنوعة، بيد أنها لا تزال تكنُّ الولاء للمرشد الأعلى علي خامنئي، وتُعدُّ قيادة خامنئي وشرعيته على ارتباط وثيق بالنفوذ الكبير والمتنامي، الذي يتمتع به الحرس الثوري على المستويات الاقتصادية والعسكرية والإقليمية.

على غرار خامنئي، لدى الحرس الثوري أيضًا رؤية مطبوعة بنزعة الارتياب، وذات توجُّه أمني، تتمحور حول حماية الجمهورية الإسلامية من شبح الانقسام الداخلي والتدخل الخارجي؛ لذا دعمت هذه المؤسسة بقوة الرد القمعي الشرس على الاحتجاجات، والذي تخلَّلته خمس عمليات إعدام، وآلاف الاعتقالات، باعتباره الوسيلة الأفضل لصيانة أمن الجمهورية الإسلامية واستقرارها؛ نظرًا إلى هذا الولاء وعلاقة الاعتماد المتبادل، لا يمكن لمثل هذا التغيير في النظام أن يطرأ على الأرجح إلا عَقِب وفاة خامنئي.

لا ينبغي لأولئك الذين يتوقون إلى تغيير النظام أن ينظروا إلى هذا الاحتمال على أنه الحل السياسي، أو الاقتصادي السحري لإيران. بل من شأنه أن يشكّل تكملةً للسياسات القومية السلطوية والعدائية، التي يدعمها الحرس الثوري أصلًا في مختلف أرجاء المنطقة.

2) سعيد غولكار، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بجامعة تينيسي في مدينة تشاتانوغا، وزميل بارز غير مقيم متخصص في سياسات الشرق الأوسط في مجلس شيكاغو للشؤون العالمية، وفي معهد توني بلير للتغيير العالمي في المملكة المتحدة:

من المستبعد أن تحلَّ قوات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني محل المؤسسة الدينية لأسباب عدّة؛ فالحرس الثوري يفتقر إلى هيكلة مؤسسية، إلى جانب النفوذ الديني القوي عليه، وتشاركه لمعتقدات أيديولوجية مع رجال الدين، وقد أسِّس الحرس الثوري الإسلامي عام 1980 بهدف حماية النظام الديني، وشكَّل منذ ذلك الحين أداةً، استخدمها رجال الدين لتحييد التهديدات المُحدقة بالنظام الديني، ومن ضمنها الانقلابات، والتدخلات الخارجية، والانتفاضات الشعبية.

كانت قواتُ الحرس الثوري، منذ نشأتها، خاضعة لسيطرة المرشد الأعلى، الذي كان آنذاك آية الله روح الله الخميني، والآن آية الله علي خامنئي، وقد تنامت هذه السيطرة بشكل كبير بعد أن تولَّى خامنئي منصب المرشد الأعلى عام 1989؛ فمنذ ذلك الحين، يختار بنفسه قادة الحرس الثوري، كما لا يمكن ترقية أي شخص إلى الرتب العليا من الحرس الثوري إلا بعد الحصول على موافقة المكتب العسكري للمرشد الأعلى.

علاوةً على ذلك، تخضع قوات الحرس الثوري للرقابة من المرشد الأعلى ومكتبه، على المستويَين السياسي والأيديولوجي، وهي في الوقت نفسه تحت إشراف هيئتَي مراقبة متوازيَتين؛ ممثلية الولي الفقيه في الحرس الثوري، وجهاز مكافحة التجسُّس التابع لقوات الحرس الثوري، الموجود على جميع المستويات، بدءًا من هيئة الأركان المشتركة لهذه القوات، وصولًا إلى كل فصيل فيها. وتخضع الهيئتان لإشراف المرشد الأعلى بصورة مباشرة؛ فيهدف جهاز مكافحة التجسُّس إلى ضمان ولاء الحرس الثوري للقائد، ويضطلع ممثلو خامنئي في الحرس الثوري بمهام شبيهة بدور المفوضين السياسيين في الاتحاد السوفياتي، إذ يتولون مسؤولية التلقين السياسي لعناصر الحرس الثوري، الموافقة على مؤهلاتهم الأيديولوجية والسياسية في مرحلتَي التجنيد والترقية.

أدَّى التلقين العقائدي المكثَّف والمتواصل لعناصر الحرس الثوري، على غرار حملات التطهير الكثيرة داخل هذه القوات، منذ تولِّي خامنئي منصبه عام 1989، إلى تأسيس قوة مسلحة ترتكز إلى الأيديولوجيا الإسلامية، وعلى وجه الخصوص مبدأ ولاية الفقيه. وثمة قول شائع مفاده أن عناصر الحرس الثوري رجال دين ببزات الحرس الخضراء.

وعلى الرغم من تنامي قوة الحرس الثوري، خلال العقود القليلة الماضية، إلا أن فكرة إطاحته بالمؤسسة الدينية واستبدالها بنظام عسكري ذي أيديولوجيا قومية مجرَّد تفكير رغبوي؛ لأن الحرس الثوري والمؤسسة الدينية وجهان لعملة واحدة، تمامًا مثل الإله جانوس في الأساطير الرومانية.

3) نادر هاشمي ، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية بجامعة دنفر:

يحضرني هنا قول لمارك توين ردًّا على تقارير عن وفاته: "الشائعات حول موتي فيها الكثير من المبالغة". فاحتمال أن تؤدي الاحتجاجات الإيرانية الراهنة إلى سيطرة الحرس الثوري الإيراني على الحكم في الجمهورية الإسلامية ضئيل للغاية.

ينبغي للتكهنات المطلعة حول هذه المسألة أن تنظر في هيكلة السلطة القائمة في إيران؛ فالسلطة تمارَس من أعلى الهرم، أي بدءًا من المؤسسة الأكثر هيمنةً في الدولة الإيرانية - مكتب المرشد الأعلى-، نزولًا إلى سائر مؤسسات الدولة، ومن ضمنها قوات الحرس الثوري. وينتقي المرشد

الأعلى علي خامنئي بعناية القادة البارزين في الحرس الثوري، ثم يعيّنهم في مناصب جديدة، كل بضع سنوات؛ لضمان الولاء للنظام. إذنْ، هذه العلاقة قائمة على التبعية الشديدة.

إذا افترضنا أن الحرس الثوري قرَّر تنفيذ انقلاب، فما الأيديولوجيا السياسية التي قد يستند إليها؟ من الصعب تصوُّر خيار غير ديني؛ فثمة خبرة تاريخية وسياسية تجمع بين الحرس الثوري ورجال الدين الحاكمين، رسمت معالمها الثورة والحرب والعقوبات والانتقاد الغربي.

ومن هذا المنطلق، فإن إسقاط الحكم الديني من شأنه أن يقوِّض الرؤية الشيعية المشتركة المتجذِّرة في تفوُّق رجال الدين، والتي تجمع بين مختلف القواعد الإيرانية المتشدِّدة والمحافِظة. ومن دون هذا الرابط الجامع، سوف تتداعى أركان الجمهورية الإسلامية.

كما تسهم مصادر متنوعة للنفوذ في دعم الجمهورية الإسلامية، نذكر منها، إضافةً إلى الحرس الثوري، المؤسسات الخيرية الاجتماعية (البُنياد)، والحوزات العلمية، وجمعيات أسر شهداء الحرب الإيرانية - العراقية، وغيرها من مختلف شبكات المحسوبيات غير الرسمية المتغلغلة بعمق في المجتمع، ومن شأن استيلاء الحرس الثوري على الحكم أن يتسبَّب في خسارة قواعد الدعم هذه.

مع ذلك، ستواجه إيران قريبًا أزمة خلافة، إذ إن خامنئي قد يموت خلال العقد المقبل، وستحمل هوية خلفه تأثيرات كبرى على مستقبل قوات الحرس الثوري، نظرًا إلى أنها تسيطر على قطاعات واسعة من الاقتصاد الإيراني.

في هذا السياق، قد يفرض الحرس الثوري نفسه سياسيًا، ليس من أجل الإطاحة بالنظام الديني، بل لضمان وصول مرشَّح ديني يؤمِّن الاستمرارية، ويحافظ على الوضع السياسي القائم.

باختصار إذن، ليست قوات الحرس الثوري هي التي تتحكَّم برأس هرم النظام الديني الإيراني، ومن المستبعد أن تغيِّر الاحتجاجات الراهنة هذا الواقع.

4) بورزو دراغاهي، زميل أول غير مقيم في المجلس الأطلسي، ومراسل الشؤون الدولية في صحيفة الإندبندن:

تطرَّق بعض النقاشات مؤخرًا إلى احتمال حدوث استيلاء عسكري لعناصر من الحرس الثوري الإسلامي على الحكم، بعد أشهر من الاحتجاجات. في ظل هذا السيناريو الافتراضي، ستعمد قوات الحرس الثوري الإيراني، أو "سپاه" كما يُشار إليها في إيران، إلى تهميش رجال الدين المحافظين النافذين، والتخلُّص من الكثير من متطلَّباتهم وفتاواهم الأيديولوجية والدينية المتزمتة وغير الشعبية، بما فيها الحجاب الإلزامي، وتحويل الجمهورية الإسلامية إلى ما يشبه نظامًا دكتاتوريًا عسكريًا تقليديًا، على غرار نظام الشاه رضا خان، والقوزاقي، والعقيد السابق الذي استولى على الحكم في إيران عام 1921.

ونظرًا إلى تقدُّم المرشد الأعلى علي خامنئي في السن، وصعوبة التنبؤ بالأحداث بعد وفاته، ستكون الأبواب مفتوحة على جميع الاحتمالات، لكن سيناريو "سپاه خان"، أو سيطرة الحرس الثوري على الحكم، مستبعد، في ضوء عدد من الوقائع الاجتماعية والسياسية والإستراتيجية الإيرانية.

في بادئ الأمر، تتداخل المؤسستان العسكرية والدينية في إيران إلى حد كبير، ويجري التحقُّق بدقة شديدة من الأشخاص الذين يُعيَّنون في الرتب العليا في القوات المسلحة الإيرانية؛ لضمان ولائهم الأيديولوجي، ويُعدُّ التلقين الديني جزءًا من تعليمهم الأساسي.

والجدير بالذكر أن عددًا كبيرًا من رجال الدين قد شغلوا مناصب رفيعة المستوى في القوات المسلحة، على مدى العقود السابقة، ومن ضمنهم خامنئي نفسه، خلال الحرب العراقية الإيرانية. وبالنسبة إلى الحرس الثوري، إن التخلّص من "الملالي" هو، من نواحٍ عدة، بمثابة التخلّص من أنفسهم.

علاوةً على ذلك، تشكِّل قوات الأمن الداخلي الأهم للنظام مزيجًا هجينًا دينيًا وعسكريًا؛ فقوات الباسيج شبه العسكرية شبكة عسكرية ودينية واجتماعية، تعمل تحت إمرة الحرس الثوري.

إن التقوى المستقيمة باسم ممثِّل الله على الأرض، تدفع هؤلاء الرجال إلى ممارسة العنف والتضحية في شوارع إيران، ومن غير الواضح ما قد يفعله هؤلاء الرجال، غير المستقرين اجتماعيًا في كثير من الأحيان، إذا حاول قائدٌ عسكري فاسد وسكّير حلّ هذه المظاهرات، أو أمر عناصرها، بمهاجمة منفِّذي الإضرابات أو المتظاهرين.

إضافةً إلى ذلك، إن الميليشيات الإيرانية في الخارج موالية للمرشد الأعلى، وثمة خطر أن تؤدي زعزعة الإطار الديني الإيراني إلى إقصاء الأدوات الاستراتيجية الخارجية الأكثر فعاليةً، التي تتبع الحرس الثوري؛ فالقوى اللبنانية، والعراقية، والأفغانية التي تسهم في توسيع نطاق نفوذ طهران الجيوسياسي، لا تزال موالية بشدة للمرشد الأعلى، ويُفترض أنها ستمتثل لخلفه، سواء أكان الحرس الثوري يؤمن بشرعية القيادة الدينية الإيرانية وحرمتها أم لا، وغالب الظن أنه سيسعى إلى الحفاظ عليها؛ لأنها تخدم مصالحه في النهاية.